**كلمة د. جمال الحفظي**

**مدير عام الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي في المملكة العربية السعودية**

**في المؤتمر الصحفي في الرياض**

**السبت، 14 أغسطس 2010**

الضيوف الكرام،

الصحافيون الأعزاء،

سيداتي وسادتي،

أسعد الله مساءكم وأهنئ الجميع بحلول شهر رمضان المبارك، وأشكر لكم انضمامكم إلينا في هذا المؤتمر. إنه من الجميل أن نلتقي بشركائنا الإعلاميين ونحظى بفرصة تجديد علاقاتنا ومعالجة المسائل التي تؤثر على رغبتنا المشتركة بدعم التطور في المملكة العربية السعودية في الآن ذاته.

عملت شركة تقنية المعرفة في السنوات الماضية بصفتها الهيئة المحلية المسؤولة عن منح شهادة برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي. وكنا على الدوام أحد أكثر الأذرع المشغلة لبرنامج محو الأمية الرقمية إنتاجاً في العالم. كما نتمتع بشراكات وثيقة مع بعض أهم المؤسسات الحكومية ونعمل دائماً على التواصل مع هيئات مختلفة مثل وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، والاتصالات وتقنية المعلومات، والخدمة المدنية وغيره سعياً لنشر الثقافة الرقمية في أنحاء المملكة.

ونحن نفخر بأن جهودنا قد ساعدت في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في المملكة وكانت عنصراً أساسياً في تشجيع عدد كبير من النساء والشباب والطلاب على تحسين كفاءاتهم التقنية. وتكريماً لنا على تنفيذنا المحلي المميز لشهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي، فقد قامت مؤسسة الرخصة الأوروبية لقيادة الحاسب الآلي وهي الهيئة الدولية المسؤولة عن البرنامج بمنحنا جائزة خاصة لإقناعنا أهم الجامعات السعودية على دمج شهادة الرخصة في برامجها الأكاديمية خلال المنتدى الدولي السنوي لمؤسسة الرخصة الأوروبية لقيادة الحاسب الآلي لعام 2009.

وفوجئنا بعدها بالادعاءات التي وجهتها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ضدنا. وكان من إحدى القضايا المطروحة صفة الشرعية التي نتمتع بها بوصفنا الجهة الوحيدة المشرفة على البرنامج في المملكة. ونشير هنا إلى أن هذه الممارسة متبعة في عدة بلدان تعتمد برنامج الرخصة، ولم نقم سوى بالالتزام بمقاييس التنفيذ ذاتها التي يتبعها أعضاء هذه الشبكة العالمية.

هذا وبالإضافة إلى عدة مسائل نشأت من انتقاد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني حول زيادة الأسعار مؤخراً والتي كانت طفيفة وجاء إقرارها متأخراً على الرغم من الأوضاع الاقتصادية والتضخم الذي شهدته السنوات الأخيرة. لذا بدأت المشكلة الأساسية مع المؤسسة العامة لأسباب مالية ومن ثم تحولت إلى المطالبة بالحصول على ترخيصنا الحصري للبرنامج ولم تكن يوماً متعلقة بامور الجودة أو الاسعار كما يدعون.

ونتيجة لتعليق المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للبرنامج فقد تأثر أكثر من 78 ألف مرشح – منهم ما يفوق 36 بالمائة من الإناث– كانوا في سير إكمالهم للبرنامج إلا أن ذلك توقف بسبب عدم السماح بإجراء الاختبارات. وكذلك هددت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بإلغاء اعتماد وزارة الخدمة المدنية، وفي حال استكمل المرشحون اختباراتهم فهم يحتاجون إلى ضمان بقاء اعتماد شهاداتهم من وزارة الخدمة المدنية..

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن 165 مركزاً يخضعون لإشراف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 72 منها هي مراكز نسائية كانوا يقومون بتأهيل 78 ألف مرشح ومرشحة للاختبارات الرسمية لبرنامج الرخصة، قد تأثروا سلباً بتعليق المؤسسة العامة للاختبارات مما سبب خسائر فادحة في عائدات هذه المراكز.

علما بأنه قد تم منذ عام 2003 منح 99438 شهادة للرخصة في المملكة العربية السعودية لتكون بذلك من أسرع البرامج نمواً وأكثرها نجاحاً في العالم. كما كان عدد الطلاب المسجلين في برنامج الرخصة عام 2009 في السعودية أكثر من هؤلاء المسجلين في المملكة المتحدة.

وعلى الرغم من ادعاءات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني حول ضمان الجودة إلا أننا لم نستلم سوى خمس شكاوى منها فيما يتعلق بقلقها حيال ضمان الجودة في مراقبة الاختبارات منذ عام 2003. مما يعكس فعالية مقاييس ضمان الجودة المعتمدة من قبل شركة تقنية المعرفة فهي الوحيدة بين جميع مشغلي البرنامج في العالم التي تفرض إشرافا تاما بنسبة 100 بالمائة على الاختبارات كإحدى مقاييسها لضمان الجودة.

ولكي يتم اعتماد مركز تدريب واختبار خاص لبرنامج الرخصة، يجب أن يكون المركز المعني حاصلاً أولا على ترخيص سار من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والذي تقوم تقنية المعرفة بتطبيقه بالتعاون مع المؤسسة العامة على شبكة مراكز مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي. ولا تلبي كل مراكز المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني المتطلبات الصارمة المحددة من قبل شركة تقنية المعرفة. وعلى حد علم الشركة، فلم يتم سحب أي ترخيص لأي مركز من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بسبب مشاكل متعلقة بضمان الجودة. ومع ذلك توقف برنامج الرخصة.

أما عن ادعاءات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني حول عدم جدية تقنية المعرفة تجاه تجديد الاتفاقية فنود الإشارة إلى أن شركة تقنية المعرفة قامت بدفع عمولة مقدماً عن الفترة المتوقعة للتفاوض حول تجديد العقد وتم استلام هذا المبلغ النقدي من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وقد كانت مسودة عقد التجديد المرسل من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لشركة تقنية المعرفة تحتوي بنوداً أساسية مختلفة عن الاتفاقية السابقة والتي تحكم العلاقة بين الطرفين. فعلى سبيل المثال، تصبح المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني صاحبة ترخيص البرنامج بينما تكون شركة تقنية المعرفة المشغل فقط، على الرغم من كون الشركة هي صاحبة الترخيص الحصري. وهذا يعني حصول المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني على الايرادات والارباح عن كل أعمال الرخصة في المملكة، بما في ذلك الايرادات والارباح الخاصة بالجامعات والمؤسسات والهيئات الحكومية، وليس عن مراكز المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمراكز الأهلية الخاضعة لها فحسب. وحاولت شركة تقنية المعرفة التوصل إلى اتفاق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وقدمت تنازلات بخصوص كافة النقاط إلا نقطة واحدة تضمن مكانتها باعتبارها الشركة المشغلة حصريا. ولم تقبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بعدم إمكانية إزاحة شركة تقنية المعرفة عن حيازة صفة المشغل لذا بقي لتقنية المعرفة خيار توقيع الاتفاقية تحت الإكراه أو عدم توقيعها والاستمرار في التوصل لاتفاق حول الموضوع. ولم تقم تقنية المعرفة بالتوقيع، وقامت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بإيقاف البرنامج ونشرت الموضوع إعلامياً دون اعلامنا بذلك مسبقاً.

اما بالنسبة للمراكز الاخرى المعتمدة من قبل شركة تقنية المعرفة لتوفير البرنامج والذين لا يخضعون لسيطرة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فهم ما زالوا قادرين على توفير البرنامج مثل جامعة الملك سعود، جامعة الأميرة نورة، جامعة طيبة، جامعة تبوك، جامعة الدمام، جامعة الباحة، جامعة أم القرى، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الامير سلطان، جامعة الباحة للإناث، جامعة الملك عبدالله للدفاع الجوي، جامعة نجران، جامعة الإحساء، ومركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية وغيرها. وهذا يدل على أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني قد أوقفت برنامج محو الأمية الرقمية الذي تعتمده أفضل معاهد التعليم العالي في المملكة والتي عمد بعضها إلى فرض الشهادة كشرط أساسي على طلاب السنة التحضيرية. ولكن المؤسسة العامة وللأسف بدأت الاتصال بهذه الجامعات أيضا طالبة منهم التوقف عن إجراء اختبارات الرخصة أو اعتمادها.

و في الختام فإننا ممتنون للحصول على فرصة لعرض المسألة وتقديم التوضيحات اللازمة فقد عملنا جاهدين على المساهمة بتطوير تحول المملكة العربية السعودية إلى مجتمع مبني على المعرفة، وسنكون بإذن الله قادرين من خلال دعمكم وثقتكم على التقدم في هذه المهمة على الرغم من كل العوائق.

**شكراً لكم وطاب مساؤكم.**